الأنباء
الجمعة 23 ديسمبر 2016

ميزانية السعودية.. نمو الإنفاق 8٪ إلى 890 مليار ريال

خادم الحرمين يقرّ ميزانية 2017 بعجز أقل 33٪

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز خلال جلسة إقرار الميزانية العامة للمملكة (واس)

وكالات: أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز على قوة الاقتصاد السعودي ومتانته على الرغم من الظروف الاقتصادية شديدة التقلب التي تعاني منها معظم الدول، مشيراً إلى تفاؤله بقدرة الدولة على الإنجاز بدعم مواطني المملكة الأوفياء لتحقيق الرفاه الاقتصادي المنشود.

وأضاف، خلال كلمته امس بمناسبة إعلان ميزانية العام 2017، أن المملكة تبنت رؤية إصلاحية شاملة من شأنها الانتقال بالمملكة إلى آفاق أوسع وأشمل لتكون قادرة على مواجهة التحديات، وتعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي، مؤكدا ان الرؤية ليست فقط مجموعة من الطموحات بل هي برامج تنفيذية نتمكن من تحقيق الأولويات الوطنية وإتاحة الفرص للجميع.

وتابع قائلا: «نعلن هذا ميزانية السنة المالية المقبلة 1439/1438هـ، التي تأتي في ظروف اقتصادية شديدة التقلب عانت منها معظم الدول، وأدت إلى بطء النمو الاقتصادي العالمي، وانخفاض في أسعار النفط، مما أثر على بلادنا، وقد سعت الدولة إلى التعامل مع هذه المتغيرات بما لا يؤثر على ما نتطلع إلى تحقيقه من أهداف».

وأضاف خادم الحرمين «ان اقتصادنا متين، ويملك القوة الكافية لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية الحالية وهذا نتيجة للسياسات المالية الحصيفة التي اتخذتها الدولة، ونحن عاقدون العزم على تعزيز مقومات اقتصادنا الوطني، حيث تبنينا رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية وفق رؤية إصلاحية شاملة من شأنها الانتقال بالمملكة إلى آفاق أوسع وأشمل لتكون قادرة على مواجهة التحديات، وتعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي، إن رؤيتنا ليست فقط مجموعة من الطموحات، بل هي برامج تنفيذية لنتمكن من تحقيق أولوياتنا الوطنية وإتاحة الفرص للجميع من خلال تقوية وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص، وبناء منظومة قادرة على الإنجاز، ورفع وتيرة التنسيق والتكامل بين كل الأجهزة الحكومية، ومواصلة الانضباط المالي، وتعزيز الشفافية والنزاهة».

وقال الملك سلمان «لقد سعينا من خلال هذه الميزانية وبرامجها لرفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي في الدولة، وتقوية وضع المالية العامة وتعزيز استدامتها، وإعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج التنموية والخدمية التي تخدم المواطن بشكل مباشر، وتسهم في تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي». واكد خادم الحرمين «حرص الجميع على تنفيذ هذه الميزانية بكل دقة بما يحقق طموحاتنا في التنمية الشاملة والمتوازنة، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين».

وتأتي الميزانية السعودية الجديدة في ظل التطورات التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية أخيرا بعد التوصل إلى اتفاق وصف بالتاريخي بين أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) ومنتجين كبار من خارجها على رأسهم روسيا، والقاضي بخفض تخمة المعروض العالمي من النفط التي أدت إلى تراجع أسعار الخام منذ منتصف العام 2014.

وتماشيا مع معظم التوقعات التي تشير إلى أن أسعار النفط مقبلة على ارتفاعات خلال السنوات المقبلة، عرضت وزارة المالية السعودية سيناريو يستند إلى هذه الرؤية الإيجابية لتطورات أسواق الطاقة العالمية حتى العام 2020.

وجاءت توقعات المالية السعودية للأسعار الواقعية لبرميل النفط، كالتالي: عند متوسط سعر يبلغ 55 دولارا للبرميل في 2017، من المتوقع أن تحقق الميزانية السعودية إيرادات بـ 692 مليار ريال، منها 480 مليار ريال ايرادات نفطية بنمو 46٪، مقابل نفقات بـ 890 مليار ريال، بزيادة 8٪، عن الإنفاق المحقق في العام 2016، وتصل قيمة الإيرادات المتوقعة في العام 2017 إلى 692 مليار ريال بارتفاع 31٪ عن الإيرادات المحققة في العام 2016.

وكشفت الأرقام المعلنة أن ميزانية 2017 ستسجل عجزا بنحو 198 مليار ريال أي أقل من العام 2016 بنسبة 33٪.

وفي العام 2018، عند متوسط أسعار نفط بـ 61 دولارا للبرميل، إيرادات الميزانية السعودية ستبلغ 889 مليار ريال، مقابل نفقات متوقعة بـ 928 مليارا أي عجز محتمل عند 39 مليار ريال.

وفي العام 2019، من المنتظر أن تتحول الميزانية السعودية إلى تحقيق فائض يفوق الـ 20 مليار ريال بإيرادات عند 969 مليار ريال، ونفقات تقدر بـ 950 مليارا، وذلك عند متوسط سعر لبرميل النفط بـ 65 دولارا.

ومن المتوقع أن يمتد تحقيق الفوائض إلى العام 2020 عند تقديرات بمتوسط سعر لبرميل النفط بـ 66 دولارا، وذلك بتحقيق فائض يقدر بـ 119 مليار ريال، نتيجة إيرادات بـ 1,072 تريليون ريال، ونفقات بـ 953 مليار ريال.

سيناريو متحفظ

في المقابل، هناك سيناريو آخر أكثر تحفظا لميزانيات السعودية الخاصة بالسنوات الأربع المقبلة:

في العام 2017 من المتوقع بلوغ متوسط أسعار النفط 49 دولارا، ما يعني إيرادات بـ 654 مليار ريال ونفقات بـ 890 مليارا، أي عجزا يصل إلى 236 مليار ريال.

وفي العام 2018، متوسط أسعار النفط متوقع عند 52 دولارا أي إيرادات بـ 804 مليارات ريال، ونفقات بـ 928 مليارا، ما ينتج عنه عجز بـ 124 مليار ريال.

وفي العام 2019، حجم الإيرادات المتوقعة من متوسط سعر نفط عند 55 دولارا للبرميل تبلغ 869 مليار ريال، مقابل نفقات بـ 950 مليار ريال أي عجزا متوقعا يبلغ 81 مليار ريال.

على أن تسجل الميزانية السعودية فائضا بـ 40 مليار ريال في العام 2020، عند متوسط سعر نفط بـ 58 دولارا أي إيرادات عند 993 مليار ريال ونفقات بـ 953.

وتعتبر تقديرات أسعار النفط عاملا أساسيا في احتساب ميزانيات الدول النفطية حيث لا يزال النفط المكون الأبرز لإيراداتها، وهناك سعران مختلفان مرتبطان بالميزانية، الأول استرشادي يتم على أساسه احتساب الإيرادات، أما الثاني فهو سعر التعادل، أي الذي يجنب الميزانية تسجيل أي عجز.

وبحسب الأرقام الفعلية لميزانية العام 2016 فإنها سجلت إنفاقا بـ 825 مليار ريال أي بتراجع طفيف بنسبة 1,8٪، عما كان مخططا.

وبلغت قيمة الإيرادات الفعلية للسعودية في العام 2016 نحو 528 مليار ريال، أعلى بنسبة 3٪، عما كان متوقعا. وشهدت ميزانية العام 2016، عجزا بـ 297 مليار ريال أي بأقل حوالي 9٪، عن المقدر له سابقا، ونجحت السعودية في مضاعفة إيرادها النفطي إلى 200 مليار ريال خلال 2016.

وكانت التكهنات قد كثرت حول كم سيشكل هذا العجز من الناتج المحلي الإجمالي، الأرقام أتت أفضل من التوقعات حيث شكل عجز 2016 نحو 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 2,97 تريليون ريال.

في حين أن العجز المتوقع في العام 2017 من الناتج المحلي الإجمالي، سيكون عند 8٪.

وبمقارنة هذه الأرقام مع توقعات المؤسسات العالمية، فإن صندوق النقد الدولي توقع عجزا بـ 13٪، ووكالة «إس آند بي» التي توقعت نسبة العجز كمتوسط من 2016 وحتى 2020 عند 9٪، ووكالة فيتش كمتوسط من 2016 وحتى 2021 عند 11,2٪، وموديز بتوقعات لمتوسط خمس سنوات عند 9,5٪.

السعودية تضاعف إيرادها غير النفطي لـ200 مليار ريال لـ2016

480 مليار ريال إيرادات نفطية بنمو 46٪

198 مليار ريال عجزاً متوقعاً في ميزانية 2017

تحول الميزانية إلى تحقيق فائض يفوق 20 مليار ريال في 2019

40 مليار ريال فائضاً متوقعاً في 2020.. عند متوسط سعر نفط 58 دولاراً

الفالح: إصلاح أسعار الطاقة سيستمر حتى 2020

الرياض ـ رويترز: قال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح إن المملكة ستواصل سياستها الخاصة بإصلاح أسعار الطاقة المحلية من 2017 وحتى 2020 وسيتم ربطها تدريجيا بالأسعار العالمية.

باقي التفاصيل على موقع «الأنباء» الالكتروني

وزير المالية: لا ضرائب على المواطن ولا المقيم

نفى وزير المالية السعودي محمد الجدعان وجود أي خطط لفرض ضرائب على دخل المواطن أو الفرد المقيم أو أرباح الشركات السعودية.

باقي التفاصيل على موقع «الأنباء» الالكتروني

أرقام من الميزانية

● اجمالي الدين العام سيبلغ في ختام العام 2016 نحو 316 مليار ريال ويعادل 12,3٪ من الناتج المحلي، حيث يبلغ الدين المحلي 213 مليار ريال و103 مليارات للدين الخارجي.

● ستبلغ خدمة الدين 9,3 مليارات ريال للسنة المالية 2017 ونحو 5,4 مليارات ريال في العام 2016.

● استراتيجية الدين العام متوسطة المدى سيتضمن سقف لمستوى الدين العام نسبته 30٪ من الناتج المحلي بحلول العام 2020 بالإضافة إلى اقتراض او اصدار دين عام بشكل سنوي خلال السنوات الأربع المقبلة.

● انفقت المملكة 1,7 تريليون ريال خلال السنوات الـ 10 ماضية لتحسين البنية التحتية وتعزيز قطاعات الرعاية الصحية والتعليم.

● بلغت العوائد المحققة من صندوق الاستثمارات العامة في العام 2016 نحو 15 مليار ريال وهي نفس مستويات العام 2015.

● إطلاق برنامج تحقيق التوازن المالي الذي يشمل الغاء الدعم عن منتجات الطاقة تدريجيا مع توفير دعم نقدي مباشر للمواطنين المستحقين.

تحديد 85 فرصة ومشروعاً للخصخصة خلال 2017

قالت وزارة المالية السعودية في بيانها لميزانية العام 2016 الصادرة امس انها حددت قطاعات مختلفة للتخصيص في العام 2017، تحتوي على 85 فرصة ومشروعا ذا علاقة من خلال 17 جهة حكومية، بالمشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص. وأوضحت أن تلك الفرص في قطاعات مختلفة كالمرافق العامة والرياضة والصحة والتعليم والنقل ومطاحن الدقيق وخدمات البلديات. وبينت أن تلك الفرص حددت من قبل المركز الوطني للتخصيص الذي يرتبط بوزارة الاقتصاد والتخطيط، والمعني بوضع ومتابعة وتحديد السياسات والإستراتيجيات والبرامج واللوائح التنفيذية والخطط والأدوات والأطر التنظيمية المتعلقة بمشاريع التخصيص.

خدمات إعلانية

إقبال كبير على جناح «الأهلي المتحد» في معرض النخبة العقاري

جناح البنك الأهلي المتحد في معرض النخبة العقاري

شهد جناح البنك الأهلي المتحد في معرض النخبة العقاري الذي أقيم على أرض المعارض الدولية بمشرف خلال الفترة من 12 حتى 17 ديسمبر الجاري، إقبالا لافتا من الزوار، والذين استفادوا من التواصل المباشر مع القائمين على جناح البنك في التعرف عن قرب على حزمة الحلول التمويلية العقارية المتوافقة مع الضوابط والأحكام الشرعية، والتي يقوم البنك بتقديمها لتمكين عملائه من تحقيق أهم طموحاتهم باقتناء العقار الملائم، وكذلك مساعدتهم في امتلاك سكن آخر من خلال خدمات التمويل العقاري المتميزة التي يقدمها البنك. وبهذه المناسبة، أفاد البنك الأهلي المتحد في بيان صحافي: يعتبر التمويل العقاري من المنتجات التمويلية التي حظيت بثقة عملاء البنك نظرا لما تتمتع به من مزايا فريدة تتضمن تقديم تمويل يبدأ من 70 ألف دينار، وفترات سداد تصل إلى 10 أعوام. وأضاف البنك: «اننا نسعى دائما لتطوير الخدمات والمنتجات لتلبية متطلبات العملاء الذين نبذل قصارى جهدنا لنكون الأقرب إليهم وإلى احتياجاتهم.، وفي هذا الإطار نحرص على دعم هذه المعارض المتخصصة، التي تعزز من علاقات الشراكة بيننا وبين الزوار الذين يتعرفون على أحدث ما نقدمه من منتجات وخدمات مصرفية.

الجدير بالذكر أن البنك الأهلي المتحد يقوم بتقديم مجموعة متكاملة من المنتجات التمويلية للعقار والتي تمكن العميل من شراء البيت الذي يرغب فيه سواء كان ڤيلا أو قطعة أرض سكنية لبناء بيت المستقبل، وكذلك تمويل العقارات الاستثمارية والتجارية. يحرص البنك الأهلي المتحد على تقديم أفضل الخدمات المصرفية لعملائه من خلال فروع تم تجهيزها وتصميمها برعاية فائقة لتتماشى مع التطورات التكنولوجيا وتلبي أعلى معايير خدمة العملاء، تماشيا مع شعار البنك «شريعة وحسن معاملة»، كما يمتلك البنك شبكة مؤلفة من 38 فرعا موزعة عبر جميع مناطق الكويت، بالإضافة إلى أكثر من 90 ماكينة صرف آلي لتوفير الخدمة على 24 ساعة باليوم على مدار الأسبوع بما فيها خدمة الإيداع النقدي والشيكات.

«بيتك» يرعى ويشارك في الملتقى والمعرض الطلابي لنادي التمويل

بعض الطلاب مع ممثلي «بيتك» خلال اللقاء

برعاية بيت التمويل الكويتي (بيتك)، اقام نادي التمويل في كلية العلوم الادارية بجامعة الكويت ملتقى ومعرضا للطلبة والجامعات الاخرى في مواقف مجمع التلال ـ الشويخ خلال الفترة الماضية ضمن انشطة النادي في محيطه الطلابي وعلى المستوى الجامعي، كما جاءت رعاية «بيتك» للفعالية ضمن الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين والمستمرة خلال العام الدراسي 2017/2016.

وعلى مدى يومين متواصلين في اجواء شبابية ممزوجة بالجدية والرغبة في التعاون والتعارف وضمن العديد من الانشطة الثقافية والاجتماعية والتعليمية، شارك آلاف الطلاب من كلية العلوم الادارية ونظرائهم من الجامعات الاخرى واعضاء بعض الاندية في انشطة متنوعة تناسبت مع مختلف الاهتمامات والاعمار وكذلك التخصصات، حيث كان منها ما تضمن مسابقات وجوائز لقياس القدرات والتعرف على المعلومات والخبرات المتوافرة لدى المشاركين.

وخلال اللقاء الطلابي الكبير وفي المعرض الذي اقيم ضمن الانشطة، تم عرض اكثر من 20 مشروعا من المشاريع الصغيرة التي يملكها ويديرها شباب كويتي، مما وفر الفرصة امام الآلاف المشاركة للتعرف على تجارب وافكار ومبادرات مجموعة من اصحاب المشاريع الصغيرة الذين عرضوا مراحل انشاء المشروع منذ بدايته كفكرة، ومرورا بالتجهيزات والموافقات اللازمة حتى يتحقق على ارض الواقع بما فيذلك التعريف ببعض الصعوبات والعوائق وسبل التغلب عليها.

وتؤكد رعاية وشراكة وحضور «بيتك» هذا اللقاء الطلابي الشامل لنادي التمويل، حرصه الدائم على اداء المسؤولية الاجتماعية والقيام بدوره في مساندة وتوفير كل ألوان الرعاية والاهتمام للشرائح المختلفة في المجتمع وعلى كل المستويات، والمشاركة في جهود رعاية الشباب والطلبة ودعم الانشطة والخدمات التي تقدم اليهم من الاندية واللجان والهيئات والجمعيات المعنية.